فيورث المقسوم قبل القسمة وانما سميت مناسخة لان نصيب الميت الثاني
نسخ الى ورثته اولان الانصباء بموت الميت الثاني نسخ من عدد الى عدد
تأمل وبعني الفعل اي المشاركة من الجانبين في الفاعلة تدبر في فصل التماثل
ونحوه وصورة المناسخة ان يموت انسان ثم يموت بعض ورثته قبل ان يقسم
ماله وربما مات هذا حتى مات بعض ورثته هذا ثانيا وثالثا ورابعا وخامسا ونحو ذلك
فلهذا قال الشيخ ولو صار بعض الانصباء ميراثا بيت قبل القسمة وجزاء
هذا الشرط قوله فالاصل فيه الى آخره كما سيجيء كزوج وبنت وام فمات الزوج
قبل القسمة عن امرأة وابوين ثم مات البنت قبل القسمة ايضا عن
ابنين وبنت وجدة ثم ماتت الجدة قبل القسمة ايضا اي الطريقة
للقسمة في ما ذكرنا من حصول الموت بعد الموت قبل تقسيم المال الميت الاول
ان تصح مسئلة الميت الاول وهو الذي مات عن زوج وبنت وام واله
تعطى سهام كل وارث من ذلك الميت وهو الذي ذكرنا نفي المسئلة ربع
ونصف سدس فاصلها من اثني عشر ربعها ثلثة للزوج ونصفها ستة
للبنت وسدسها اثنان للام وما بقي منها واحد فنرده ونصفها ورثته
ربعها من يرد عليه ومن لا يرد عليه ومن يرد عليه جنسان فالحكم حينئذ
ان تجعل مسئلتهم مسئلتين كما في باب الرد مسئلة من يرد عليه سهامهم
وتلك اربعة ومسئلة من لا يرد عليه من اصل فريضته وذلك اربعة انصفا
وبين ما يبقى من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو ثلثة وبين مسئلة من يرد عليه
وهي اربعة مباينة فيضرب كل مسئلة من يرد عليه في كل مخرج فرض من لا

يرد عليه

يرد عليه فضربناها فيها صارت ستة عشر فتصح تلك المسئلة منها
ثم يضرب نصيب من كان له ذلك من مسئلة من لا يرد عليه في كل مسئلة
من يرد عليه ويضرب العكس في ما يبقى من مخرج فرض من لا يرد عليه فالخارج
منه لذلك الوارث فنقول كان للزوج من مسئلة من لا يرد عليه واحد
فضربناه في الاربعة التي هي مسئلة من يرد عليه صار اربعة فلهم من ستة
عشر وكان للبنت من مسئلة من يرد عليه ثلثة فضربناها في ما يبقى من مخرج
فرض من لا يرد عليه وذلك ثلثة صارت تسعة فلهن من ستة عشر
وكان للام من تلك المسئلة واحد فضربناه في الثلثة التي هي ما بقي
من مخرج فرض من لا يرد عليه صار ثلثة فلها من ستة عشر فصار
المجموع ستة عشر ثم الاصل فيه ان تصح مسئلة الميت الثاني وهو الذي
مات عن امرأة وابوين ففي المسئلة ربع وثلث ما بقي وما بقي فاصلها من اربعة
ربعها واحد فللزوجة وثلث ما يبقى واحد ايضا فللام وما بقي منها
اثنان فللاب هذا على القسمة واما على التصحيح ان تنظر بين السهام
والرؤس في الاحوال الثلث الاستقامة والموافقة والمباينة فنقول
للزوجة تنظر واحد رأسها واحد ايضا بينهما استقامة فلا حاجة الى الضرب
وتنظر اي قدر الاصل فيه ان تنظر بين ما في يد اي ما في يد الميت الثاني وهو
الزوج من التصحيح الاول وذلك اربعة وبين التصحيح الثاني وهو اربعة
ايضا في ثلثة احواله اي استقامة وهو واضح ومباينة فان استقام ما في يد
اي ما في الزوج على التصحيح الثاني فللاحاجة الى الضرب وهو نقل ما ذكر في باب

Courtesy of King Saud University